

## تناغم أميركي - إسرائيلي: رواتب الأسرى «دعم للإرهاب»!

أن «الأوضاع قد تتطور وتخرج عن السيطرة، إذا استمر التعنت الإسرائيلي، أو استشهد أحد الأسرى جوعاً»، لأن حدثاً كهذا «من شأنه إشعال الانتفاضة نتيجة الغضب الشعبي».

وبينما دعا وزير الخارجية الإسرائيلي، مايكل أورن، أمس، العالم إلى الاعتراف بهضبة الجولان السوري المحتلة «كجزء من إسرائيل»، مشيراً إلى أن «هناك دولاً عربية سعيدة بوجودنا (إسرائيل) في الهضبة»، قالت نهال المقت، وهي شقيقة الأسير السوري صدقي المقت، الذي أسس أول تنظيم للكفاح المسلح في المرتفعات السورية المحتلة، إن «صدقي بصفته أسيراً عربياً سورياً هو جزء من الحركة الأسيرة المناهضة في سجون العدو الصهيوني».

وأضافت المقت في اتصال هاتفي مع «الأخبار»، أنه «رغم عقد أكثر من خمسين جلسة محاكمة صدقي، التي لم تنته حتى الآن، أصر الأخير على خوض الإضراب منذ اليوم الأول... الذي تزامن مع يوم جلاء المستعمر الفرنسي عن سوريا، وأيضاً مع يوم ولادته».

والمقت، المعروف بلقب «جنرال الصبر»، هو ابن قرية مجدل شمس السورية المحتلة، وكان قد أنهى 27 عاماً من الأسر وقضى حكومته «من الجلدة إلى الجلدة» بعدما دفع ورفاقه الخمسة حريتهم ثمناً لمقاومتهم الاحتلال، خاصة بعد قصفهم عدّة مواقع عسكرية منها موقع «بئر الحديد»، الواقع قرب بلدة بقعاتا، الذي استخدمه العدو لضرب قرى لبنانية حدودية.

وبعدما سُطب اسم المقت أربع مرات من صفحات التبادل، تحرر عام 2012 بطريقة استثنائية، ليُعاد اعتقاله مجدداً عام 2015، بعد عودته إلى مقارعة الاحتلال، وهو يُتهم بتوثيق صور وفيديوات تثبت تورط إسرائيل في الحرب القائمة على سوريا، خاصة بإدخالها مقاتلين من المجموعات الإرهابية إلى الجولان.

في سياق الإضراب، أكدت شقيقة المقت، وهي ناشطة سياسية، أن «معنويات أخيها وباقي الأسرى مرتفعة، وأنهم لن ينكسروا أمام الاحتلال». ورات أنه «مع أن الحرب جارية في بلدنا الأم، فإن مقاومة الأسير المقت ورفاقه ضد الاحتلال دليل على أن فلسطين تبقى البوصلة الجامعة دائماً». ودعت «القيادة الفلسطينية الرسمية إلى توحيد صفوفها في هذه المرحلة بالذات»، لأنه «لا يجب الاعتماد على المنظمات الدولية وما يسمى منظمات حقوق الإنسان، بل الانتفاض في الشارع هو الحل الوحيد لمناصرة الأسرى».

تتناغم الإدارة الأميركية مع المساعي الإسرائيلية الرامية إلى تجريم التقديمات المالية التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعوائل الشهداء والأسرى القابعين في سجون الاحتلال. وسواء هضبت إدارة ترامب في هذا الأمر حتى النهاية أولاً، فإن المؤكد أنها ستستخدمه رافعة ضغط على رئيس السلطة محمود عباس، في إطار سعيها إلى إحياء المفاوضات بينه وبين إسرائيل.

### محمد بدر

عندما يصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى البيت الأبيض في الثالث من أيار المقبل للاجتماع بنظيره الأميركي دونالد ترامب، سيجد على طاولة البحث موضوع التقديمات المالية التي تدفعها «السلطة» للأسرى والمحررين وعوائل الشهداء، وسيواجه مطلباً إسرائيلياً أميركياً مشتركاً بوقفها على أساس أنها تمثل تمويلاً للإرهاب وتحفيزاً له. هذا ما كشفت عنه تقارير إعلامية عبرية أمس متحدثة عن مسعى تشريعي لسنّ قانون في كل من الكنيست والكونغرس الأميركي يجرم هذه التقديمات ويعتبرها دعماً للإرهاب. وبحسب تقديرات إسرائيلية، فإن السلطة تدفع سنوياً نحو 300 مليون دولار، أي ما نسبته 6 إلى 7 في المئة من موازنتها لمن يسميهم الاحتلال «مخربين» على شكل رواتب شهرية، علماً بأن هذه المدفوعات تأخذ طابعاً رسمياً من خلال إدراجها كبنود خاصة في الموازنة.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية أمس عن مصادر سياسية قولها إن المبعوث الأميركي الخاص إلى المنطقة جيسون غرينلاند، كان قد طالب عباس خلال زيارته رام الله الشهر الماضي بضرورة وقف هذه التقديمات كشرط لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. وتبنيّ أمس، وفقاً لموقع «والا»

وتحولها لها شهرياً. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو، قد تطرق إلى هذا الأمر خلال اجتماعه بترامب في شباط الماضي، متهماً السلطة الفلسطينية بـ«دفع رواتب شهرية لعوائل القتلة»، مستحضراً حادثة مقتل تاييلور فورس



### إسرائيل: دفع الرواتب يشكك خرقاً لاتفاقيات أوسلو



«الشاب الأميركي الرائع الذي قتل طعنًا أثناء زيارته إسرائيل». وبرغم عدم صدور موقف رسمي للإدارة الأميركية من المسعى التشريعي في الكونغرس، فإن «والا» أشار إلى «اندفاع جمهورية تأمل تجنيد دعم الحزبين (الجمهوري والديموقراطي) والحصول على ضوء أخضر من البيت

عندما يصل عباس إلى واشنطن سيجد على طاولة البحث موضوع التقديمات المالية (أ ف ب)



الأبيض». وكانت إدارة باراك أوباما قد تحفظت على المس بموازنة السلطة بسبب خشية من أن يؤدي ذلك إلى إضعافها وزيادة التطرف وسط الشارع الفلسطيني، وهو الموقف الذي تتبناه أيضاً المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

ونقل الموقع الإسرائيلي عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن إدارة ترامب قد تفضل تأجيل هذا الموضوع إذا كان من شأنه إطلاق ديناميكية تتسبب بالضرر لعباس، في ظل سعيها إلى إطلاق العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن المصدر أضاف أنه بمعزل عن الموقف الفعلي لإدارة ترامب من القانون المقترح، فإن بإمكانه أن يتخذ كعصا أو كجزرة لإقناع السلطة بتقديم تنازلات سياسية وتغيير سلوكها. وأشار المصدر إلى أنه مع تغيير الإدارة الأميركية، ووجود الفلسطينيين في حالة دفاع فإن هذا الوقت قد يشكل فرصة ممتازة لدفع هذا التشريع قدماً.

وبحسب مصادر سياسية إسرائيلية أخرى، فإن رئيس السلطة الفلسطينية بات يفتش من الآن عن طرق بديلة لتحويل الأموال إلى العوائل الفلسطينية المستفيدة بحيث يلتف على آليات الرقابة الأميركية بهذا الخصوص.

وذكرت المصادر بأن عباس لحا عام 2014، على خلفية الانتقادات الدولية، إلى إجراء تعديل تقني أغلق بموجبه وزارة شؤون الأسرى ونقل الأجهزة المختصة فيها بمتابعة التقديمات المالية لهم إلى لجنة شؤون الأسرى في منظمة التحرير الفلسطينية.

يشار إلى أن بريطانيا كانت قد أعلنت في تشرين الأول الماضي أنها ستشدد معايير المساعدات المالية التي تقدمها إلى السلطة الفلسطينية بحيث تتأكد من أن الأموال التي تحولها لا تذهب إلى تمويل «شطاء إرهابيين أو داعمين للإرهاب أو عوائل إرهابيين». وكان وزير الأمن الإسرائيلي، أفيدغور ليرمان قد وصف «الصندوق الوطني الفلسطيني»، الذي يعتبر الذراع الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بـ«المنظمة الإرهابية». ورداً على احتجاج السلطة الفلسطينية بأن هذا الموقف يشكل خرقاً لاتفاقيات أوسلو التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، رأت إسرائيل أن دفع رواتب للأسرى وعوائل الشهداء يشكل بدوره خرقاً لاتفاقيات أوسلو التي التزمت منظمة التحرير فيها بـ«نبد طريق العنف والإرهاب».

استهدف بصاروخ منتصف كانون الأول 2015، ونتج منه مقتل قيادات إماراتية وسعودية.

كذلك، تشكّ الإمارات في وقوف السعودية و«الإصلاح» وراء عمليات مماثلة كانت خسائرها فادحة للقوات الموالية للإمارات التي تسعى إلى تصدّر معركة باب المندب وإقصاء المملكة عن أي مكاسب على الأرض. وكانت أبو ظبي قد نازعت الرياض في السيطرة على تعز التي سبق لحزب «الإصلاح» أن سيطر عليها قبل أكثر من عام، ونصب فيها قيادات محسوبة عليه، لكن الإماراتيين نجحوا في دعم الفصائل السلفية لزعة حكم «الإخوان».

ورغم انحسار المواجهات داخل تعز إثر انسحاب المئات من عناصر «أبو العباس» بعدما كانوا يسيطرون على عشرات المقار الحكومية، تتواصل التحذيرات من اندلاع

الإعلامي عن السيطرة على معسكر خالد الاستراتيجي الذي يقع على بعد 40 كلم شرق المخا.

وتعود الخلافات بين الإمارات و«الإصلاح» إلى تموز 2015، حينما اتهم الحزب أبو ظبي بتصفية ما يزيد على 150 من عناصره، بينهم قيادات عسكرية كبيرة، في الهجوم الذي شنّه طائرات إماراتية على معسكر اللواء 23 ميكا، الموالي لـ«التحالف»، في منطقة العبر التابعة لمحافظة حضرموت.

في المقابل، يتهم الإماراتيون «الإصلاح» بالوقوف وراء تسريب إحتاثات معسكر صافر الإماراتي، في مارب، الذي استهدف بصاروخ من «توشكا» في الخامس من أيلول من العام نفسه، ما أودى بحياة ما يزيد على 50 جندياً إماراتياً، وأيضاً الوقوف وراء تسريب إحتاثات معسكر شعب الجن في المخا، الذي

على الطريق الرابط بين مدينة تعز ومديرية المخا، ما أدى إلى سيطرة الجيش و«اللسان» على مواقع كجبل القرون بعد الكدحة، والعفيره والرحبة والقوز. كذلك اتهمت جماعة «أبو العباس» الجنرال علي محسن الأحمر نائب الرئيس المستقيل عبد

### استولت مجموعة إخوانية على مزارع بكتيرية للسلح هن مستشفى في تعز

ربه منصور هادي) بإحباط تقدمها في جهات أخرى. ويأتي احتدام المواجهات بين قوى العدوان بعد أيام على إخفاقتها في الاحتفاظ ببعض التلال الواقعة بالقرب من جبل النار، غرب المخا، إضافة إلى تراجعها عن الحديث

مواجهات عنيفة بسبب تقاطر المئات من مسلحي «الإصلاح» إلى المدينة للسيطرة على أحياء واسعة فيها.

في شأن آخر، علمت «الأخبار» من مصادر طبية في مستشفى الدرن في تعز، أن مسلحين من «الإصلاح» اقتحموا المستشفى أول من أمس، وحاولوه إلى «ثكنة عسكرية»، لكن الأخطر أنهم «استولوا على مزارع بكتيرية لتجارب مرض السل من المختبرات». وأضافت المصادر أن «خروج هذه المزارع سيؤدي إلى كارثة في حال تسرب أنواع البكتيريا، خاصة في حال وصولها إلى أيادي الإرهابيين الذين يمكن أن يحولوها إلى سلاح جراثيمي». الأمر نفسه أكده طبيب يعمل في المستشفى، حيث نقل إلى مراسل «الأخبار» أن المجموعة المسلحة «أقدمت على تكسير غرفة العزل الطبي ومصادرة حواظ البكتيريا».

تحديداً غرب المخا.

مع ذلك، شهد غرب محافظة تعز مواجهات مماثلة بين مسلحي «الإصلاح» وجماعة «أبو العباس» السلفية، على خلفية سيطرة الجيش و«اللسان» على مناطق واسعة في مديرية الكدحة الواقعة في نطاق مديرية المعافر، إذ اتهمت جماعة «أبو العباس»، الموالية للإمارات، «الإصلاح»، بتسليم المنطقة إلى «أنصار الله»، ثم جاءت تعزيزات إماراتية في محاولة لاسترجاع المواقع التي في يد «الإصلاح»، لكن ذلك قابلته «قيادة محور تعز»، التي تتلقى التوجيهات من غرفة العمليات المشتركة في الرياض، بالرفض.

ويقوم اتهام «الإصلاح» بتسليم المواقع على تراجع الفصائل الموالية للحزب من جبل الدرب والقرون والرحبة والقوز باتجاه جبل حبشي، وهي منطقة جبلية مطلة